مستقبل سوق العمل العراقية في ضوء الدعوة للخصخصة

يحيى حمود حسن(*)

المقدمة

تعد الخصخصة احدى وسائل التنمية التي تهدف الى رفع كفاءة اداء المشروعات ، وتعزيز المنافسة وقوى السوق ، وتحسين المركز المالي للحكومة، وتخفيف العبء الذي تتحمله الدولة .

انطلقت عملية الخصخصة في العراق منذ بداية الثمانينيات ولكن بنطاق ضيق جداً بحيث لم تكن انطلاقة محسوسة وتوسعت هذه العمليات في نهاية الثمانينيات ، وفي عقد التسعينيات شهدت هذه الظاهرة موجة عالمية تبنتها منظمات دولية (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي) ودول رأسمالية على مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية . وطبقت في الكثير من الدول المتقدمة والنامية نتيجة تحولات في الايدلوجيات الاقتصادية من انهيار المبادئ التي كانت تنادي بالاشتراكية الى انتهاج الليبرالية والتحرير الاقتصادي .

ويطرح مشروع الخصخصة في العراق بعد تغيير النظام السياسي كحل لمعالجة المشاكل الاقتصادية التي يعاني منها الاقتصاد العراقي ، والاستعانة بالقطاع الخاص لتوفير موارد مالية تساعد في تخفيف الأعباء المالية التي تتحملها الدولة لدعم القطاعات العامة وتحقيق التطور التكنولوجي .

بيد ان لهذا التحول آثاره السلبية في المدى القصير على سوق العمل التي تعاني من اختلالات كثيرة اذ تظهر البطالة فيها بشكل واضح خاصة وان تجارب الدول التي تحولت الى القطاع الخاص قد اثبتت ارتفاع نسبة البطالة للتخلص من العمالة الزائدة .

(*) مدرس الاقتصاد المساعد/ جامعة البصرة / مركز دراسات الخليج العربي.

أهمية البحث

يؤثر سوق العمل على نوعية حياة العاملين وعلى الأوضاع الاجتماعية بشكل عام . وبالتالي يؤثر على الفرد وعلى الاقتصاد ككل . وان للخصخصة انعكاسات على سوق العمل في العراق لذا فلا بد من معرفة آثار هذه التحولات ومحاولة تجنب آثارها السلبية على القوى العاملة.

هدف البحث

يهدف البحث للتعرف على :

1 – مفهوم وأهداف الخصخصة في العراق والاشكاليات الناتجة عنها .

2 – السمات الأساسية للقوى العاملة في العراق .

3 – الاثار المتوقعة للخصخصة على القوى العاملة في العراق .

خطة البحث

يتطرق البحث الى مفهوم الخصخصة وأهدافها والخصخصة في العراق ، ثم تناول البحث واقع القوى العاملة ، ودور القطاع الخاص في استيعاب القوى العاملة ، ومن ثم أسباب ظهور البطالة والآثار المتوقعة للخصخصة على القوى العاملة ، وأختتم البحث بأهم الاستنتاجات والتوصيات .

مفهوم الخصخصة

يقصد بالخصخصة (Privatization) تحويل ملكية مؤسسات القطاع العام الى شركات تدار على أسس تجارية أو بيع الأسهم المملوكة للحكومة في بعض الشركات المساهمة العامة كلياً أو جزئياً الى القطاع الخاص[1] .

ويمكن تعريف الخصخصة بأنها نقل ملكية المنشآت العامة أو الحكومية وادارتها الى القطاع الخاص من اجل تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية ، وهذا يؤدي الى زيادة حصة القطاع الخاص وتراجع حصة الحكومة في النشاط الاقتصادي ، بحجة أن القطاع الخاص أكثر كفاءة من القطاع العام وسوف ينجز اعماله بدرجة أعلى من الكفاءة ، مما يستطيعه القطاع

الحكومي ومستندة في هذه الحجة على منطق أن اليات السوق هي التي سوف تحقق التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية . وان هذه الآليات هي الاداة الأفضل من كل سياسة أخرى [2] .

يرى بعض الاقتصاديين ان الخصخصة أصبحت ظاهرة عالمية فهي تنفذ في البلدان المتقدمة والبلدان النامية على حد سواء . وان الخصخصة تشكل عنصراً مهماً في الاصلاح الهيكلي والسياسات الاقتصادية التي تهدف الى تقليل تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي ، هذا التدخل الذي اقترن في معظم الحالات بتباطؤ النمو الاقتصادي والاصلاح الهيكلي وظهور اختلالات هيكلية داخلية وخارجية عميقة في الاقتصاد تتخلص في (العجز المالي الشديد ، عجز الميزان التجاري ، ارتفاع معدلات التضخم ، المبالغة في تقييم سعر العملة ، نقص الاستثمارات، تراكم الديون الخارجية [3]، انخفاض معدلات النمو الاقتصادي) وعليه فقد جاءت الخصخصة كواحدة من ألأساليب التي اتخذت للحد من توسع القطاع العام في حين يرى بعض الاقتصاديين (يوسف الصائغ) أن الخصخصة هي عبارة عن النزوع العالمي المعاصر الى التحول عن التركيز على القطاع العام صوب القطاع الخاص كجزء من التصحيح الاقتصادي الهيكلي كظاهرة قوية ضاغطة وقد تعدى هذا التحول النطاق الفكري والاختيار الاقتصادي والاجتماعي يشكل ضغطاً سياسياً مكشوفاً تمارسه الدول الغربية الصناعية الكبرى في تعاملها مع البلدان النامية ومع الدول الاشتراكية العاملة على اعادة هيكلة اقتصادها ومجتمعها كما يمارسه البنك الدولي وصندوق النقد الدولي [4] .

أهداف الخصخصة

1 . تهدف عملية الخصخصة الى رفع الكفاءة الانتاجية وزيادة المردود الاقتصادي لأن القطاع الخاص أكفأ من القطاع العام في ادارته لهذه المؤسسات مما يسهم في توفير الموارد وتحسين اداء هذه المؤسسات وبالتالي ازدياد معدلات النمو الاقتصادي ، كما ان القطاع الخاص بما يقدمه من حوافز أقدر من الدولة على تعبئة الموارد وتوجيه الادخار نحو المشاريع المربحة وتعميم ملكية هذه المؤسسات على أكبر قطاع من المواطنين .

2. ان تحويل القطاع العام ومؤسساته الى القطاع الخاص يزيل عن كاهل الحكومة عبء خسائر هذه المؤسسات مما يسمح للدولة بتركيز جهودها ومواردها نحو مشاريع اقتصادية أساسية وتقليل عجز الميزانية عن طريق الغاء الاعانات الى المؤسسات المخصصة[5] .

3 . توسيع الملكية الخاصة والمشاركة عن طريق تشجيع الأفراد والهيئات على امتلاك وحدات الانتاج مما يعمل على توسيع قاعدة ملكية المواطنين لأصول الانتاج في المجتمع[6] .

4. تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر ، وجذب المدخرات الوطنية .

5 . خلق وتشجيع سوق محلية لرأس المال[7] .

6. تخفيض مشاركة الدولة في النشاط الاقتصادي وتعزيز دورها في مجالين أولهما السيطرة على توجهات أنشطة القطاع الخاص غير المرغوبة بحيث يسهم بأوسع دور في النمو الاقتصادي والثاني استمرار الاضطلاع بالاستثمارات الاقتصادية التي لا يكترث أو لا يستطيع القطاع الخاص التصدي لتنفيذها بفعالية أعلى [8] .

الخصخصة في العراق

انتهجت الحكومة العراقية سياسة الخصخصة منذ بداية الثمانينيات ففي عام 1982 قام بتحويل بعض ممتلكات القطاع العام الى الخاص بهدف اعطاء القطاع الخاص دوراً في الحياة الاقتصادية فقد عملت الدولة على اعادة صياغة موقع القطاع الخاص ونشاطه في النظام الاشتراكي عن طريق القيام ببيع بعض المعامل والمصانع والانسحاب من بعض النشاطات الثانوية التي يستطيع القطاع الخاص القيام بها ، كما أعيد النظر بالتصرف الاقتصادي لمنشآت القطاع الاشتراكي في ضوء حسابات الكلفة والمردود الربحي ، وفتح المجال أمام القطاع الخاص لينشط في مجال التجارة الخارجية والداخلية والزراعة وتوجهت الدولة نحو انشاء قطاع الصناعات العسكرية الثقيلة [9] .

وبدأت في عام 1987 موجة جديدة من أساليب التحول للقطاع الخاص وتعزيز المنافسة اذ باعت الدولة عشرين مصنعاً الى القطاع الخاص وأعلنت في عام 1988 عن قائمة بستة وثلاثين

مصنعاً آخراً تروم بيعها . وبذلك ارتفعت مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الاجمالي من 24% عام 1978 الى 37.3% عام 1989 وكما يظهر من بيانات جدول رقم (1) ويرجع اهتمام الدولة بفسح المجال أمام القطاع الخاص الى آثار الحرب العراقية الايرانية وضخامة الانفاق العسكري وانخفاض قدرة الدولة المالية نتيجة انخفاض أسعار النفط من جهة وكمية الانتاج بسبب توقف منافذ تصدير النفط من جهة أخرى ، وتقليص الاستثمار الحكومي وتقيد الانفاق الحكومي الجاري وحصره بالمشروعات التي تخدم المجهود الحربي من جهة ثالثة .

وفي عقد التسعينيات ارتفع اسهام القطاع الخاص في الناتج المحلي الاجمالي الى 79.5% عام 1992 الى 86.4% عام 1993 كما يظهر من بيانات الجدول رقم (1) بسبب تضور نشاط القطاع العام ، وتوقف مشاريعها الانمائية نتيجة حرب الخليج الثانية وفرض الحصار الاقتصادي، وتوقف تصدير النفط الخام ، وتقليص حاد بالاستيراد وضعف قدرة الدولة المالية ، مما أدى الى تدهور معدلات نمو ناتج القطاع الاشتراكي بشكل يفوق مستوى التدهور في القطاع الخاص وعليه قامت الدولة بتخفيف القيود على كاهل القطاع الخاص الأمر الذي أدى الى زيادة تدخله في الحياة الاقتصادية . ابتعدت سياسة الخصخصة في العراق ما أمكن عن خصخصة الصناعات الاستراتيجية كالصناعات البتروكيمياوية والمصافي النفطية وصناعات الصلب والفوسفات اضافة الى عدد من المنشآت العامة مثل سكك الحديد والكهرباء والماء والبنوك وشركات التأمين أما الصناعات الأخرى فكانت عرضة للتخصيص .

وبالرغم من أن الخصخصة قد مضى عليها فترة في العراق الا انها لم تحقق الأهداف المطلوبة ولم تقم بالمهام التي كان يقوم بها القطاع العام كما انها تواجه الكثير من الصعوبات التي تحد من سرعة التحول ويرجع ذلك الى :

- تحويل المنشآت العامة التابعة للقطاع الزراعي بالكامل ، ولم يتم اتخاذ الاجراءات ذاتها بشأن قطاعات أخرى ، ففي القطاع الصناعي لم تشمل عملية الخصخصة الا على نسبة صغيرة قياساً لحجم هذا القطاع .
- عدم توفر سوق للاسهم المالية بشكل منتظم .
- سيطرة الحكومة على الجهازين المصرفي والمالي .
- عدم ثقة القطاع الخاص باجراءات الحكومة .

- عدم وجود شركات استثمار في القطر .
- عم النزاهة في بيع المشاريع العامة فقد انتقلت مشاريع الى أشخاص غير كفوئين ، فقد تم بيع المشاريع العامة بشكل واسع وسريع في كثير من الأحيان دون علم المهتمين بشراء هذا القطاع من الصناعيين والتجار واصحاب الأعمال لقد عرضت مصانع عامة وكبيرة جداً للمزاد والبيع دون أن يعلن عنها في وسائل الاعلام فكانت من نصيب أولئك البعيدين جداً عن مجال المؤسسات الصناعية والانتاجية .

جدول رقم (1) تطور التوزيع القطاعي لمكونات الناتج المحلي الاجمالي وبحسب النشاط الاقتصادي في العراق (1978 ـ 1993)

النشاط الاقتصادي	القطاع العام %				القطاع الخاص %			
	1978	1989	1992	1993	1978	1989	1992	1993
الزراعة والغابات والصيد	8	0.02	صفر	صفر	92.1	99.8	100	100
التعدين والمقالع	99.7	98.8	99.7	-	0.3	0.1	0.3	-
الصناعة التمويلية	63	73	39.4	46.2	37	27	60.3	53.3
البناء والتشييد	15.6	5.4	8	5.3	84.6	94.6	92	95.7
الماء والكهرباء	100	100	100	100	صفر	صفر	صفر	صفر
مجموع الأنشطة السلعية	80.1	55.4	6.6	5.5	19.9	44.8	91.2	94.4
النقل والمواصلات	56	19.2	2.3	1	44	80.8	97.7	99
تجارة الجملة والمفرد	43	31.8	4.5	0.8	57	68.2	95.5	99.2
البنوك والتأمين	100	99	99.1	99.5	صفر	1	0.9	4.5
مجموع الأنشطة التوزيعية	50.2	44.1	15	9.5	49.8	55.7	84.5	90.4
ملكية دور السكن	صفر	صفر	صفر	صفر	100	100	100	100
الخدمات الاجتماعية والشخصية	97.9	90.1	89.4	83.6	2.1	9.9	10.6	16.4
مجموع الأنشطة الخدمية	77.4	70.9	71.8	66.1	22.6	29.5	28.2	33.9
المجموع العام	76	62.7	20.3	13.5	24	37.3	79.5	86.4

المصدر : د . نوفل قاسم علي ، دور القطاع العام والقطاع الخاص في التنمية الاقتصادية تجربة العراق / مجلة الاقتصادي ، 1999 ، ص73 .

وفي الغالب كانوا من ذوي السلطة ويملكون أرصدة مفتوحة ولكن بالدينار العراقي فاشتروا هذه المصانع وانتقلت ملكيتها العامة الى الخاصة البعيدة عن فهم العمل الصناعي وادارة مؤسساته الانتاجية . وصارت هذه المصانع الخاصة كمصانع المواد الغذائية والتي تعتمد على الانتاج المحلي تحتكر توريد المنتوجات الزراعية لها وحدها ، مما عرض السوق الى شحة في بعض المنتوجات الزراعية التي عرفت بوفرتها كالطماطم والبقوليات وكانت تذهب الى المصانع لكي تحول الى معجون الطماطم ومعلبات البقوليات فيباع في الأسواق بسعر المستورد من الخارج .

- ضعف في تقييم المشاريع التي تم خصخصتها فهناك مصانع ضخمة كلفت الدولة ملايين الدولارات بيعت بالعملة المحلية وبأرخص الأثمان لأشخاص معدودين لم يجرأ أحد على مناقشتهم نتيجة السلطة السياسية التي يتمتعون بها وقد شملت مصانع النسيج ، ومصانع الألمنيوم ، ومصانع الصابون ، ومصانع الأسمنت ، والمواد الغذائية ، ، ومزارع واسعة . وبذلك لم تكن الخصخصة بهكذا أسلوب مجدية فلن تساهم في تنمية الرأسمالية المحلية بل عرضت ثروات البلد والمجتمع الى الضياع[10] .

وبعد سقوط النظام السياسي في العراق تطرح سياسة الخصخصة كحل سريع للمشاكل الاقتصادية التي يعاني منها العراق دون مراعاة السلبيات السابقة التي رافقت سياسة الخصخصة.

واقع القوى العاملة في العراق

تبلغ نسبة القوى العاملة العراقية حوالي 26.5% من مجموع السكان عام 2001 بواقع 6485 الف عامل ، ويلاحظ على سوق العمل ارتفاع عدد القوى العاملة العراقية من 3895 الف عامل عام 1985 الى 4520 الف عامل عام 1990 ثم الى 6339 الف عامل عام 2000 ، وبمعدل نمو قدرة 3.6 % خلال عام 1995 – 2001 وكما يظهر في بيانات جدول رقم (2) ويرجع ارتفاع عدد القوى العاملة الى ازدياد عدد السكان من 15 مليون عام 1985 الى 18

مليون عام 1990 ثم الى 23 مليون عام 2000 اذ يترتب على زيادة عدد السكان ارتفاع عرض العمل ، كما أدى ارتفاع نسبة القوى العاملة من مجموع السكان فقد ارتفعت من 25% عام 1985 الى 26.5% عام 2001 كذلك ارتفاع نسبة النشطين اقتصادياً (15 ــ 65) سنة التي تصل الى 55.6% من مجموع السكان مما أدى الى ارتفاع نسبة الداخلين الى سوق العمل فضلاً عن ارتفاع مساهمة المرأة العراقية في سوق العمل من 17% عام 1980 الى 19.5% عام 2001 [11] ، وبذلك أدت هذه العوامل الى ازدياد القوى العاملة في الاقتصاد العراقي .

جدول رقم (2) بيانات عن القوى العاملة العراقية خلال المدة 1985 ـ 2001

الف نسمة

السنوات	عدد السكان الف نسمة	القوى العاملة	%	الزراعة	%	الصناعة	%	الخدمات	%	حصة النساء من مجموع القوى العاملة
1985	15580	3895	25	954	24.5	915	23.5	2025	52	17.3
1990	181080	4520	25	728	16.1	1089	24.1	2621	58	17.5
1991	18850	4712	25	707	15	1140	24.2	2780	59	17.5
1992	19010	4752	25	665	14	1155	24.3	2851	60	18
1993	19450	7998	25	650	14	1219	24	3049	61	18
1994	19900	5134	25	616	14	1258	24	3183	62	18
1995	20536	5318	25.9	585	11	1263	24	3335	62.7	18.3
1996	21125	5535	26.2	586	10.7	1339	24.5	3437	65	18.3
1997	22040	5576	26.2	591	10.7	1310	24	3652	65.5	18.5
1998	22701	5343	26.2	603	10.5	1321	23	3796	66.1	18
1999	23382	6173	26.2	642	10.4	1389	22.5	4105	66.5	19.4
2000	23920	6339	26.5	640	10.1	1410	22.1	4247	67	19.5
2001	24470	6485	26.5	655	10.1	1433	22.1	4397	67.8	19.5

المصدر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد اعداد مختلفة 1998 ، 2000 ، 2002 .

وتوضح بيانات جدول رقم (2) أن التوزيع القطاعي للعمالة العراقية قد ارتفعت فيه نسبة المشتغلين في قطاع الخدمات من 52% عام 1985 الى 58% عام 1990 ثم الى 62.7% عام 1995 واستمرت بالارتفاع حتى وصلت الى 67.8% لعام 2001 أي بزيادة 15.8 نقطة خلال الفترة المذكورة . لقد أدى ارتفاع هذه النسبة الى ارتفاع عدد المشتغلين في هذا القطاع من (2025) الف عامل عام 1985 الى (4397) ألف عامل عام 2001 وبالتالي يعد قطاع الخدمات المستخدم الرئيسي لقوة العاملة العراقية ، ويرجع توجه العاملين نحو هذا القطاع الى عدم تمكن قطاعات الانتاج الأخرى وخاصة الزراعة والصناعة من توفير فرص عمل جديدة تستوعب الداخلين الجدد الى سوق العمل هذا من جانب ومن جانب آخر إمكانية قطاع الخدمات على استيعاب اليد العاملة المتزايدة مقارنة مع القطاعات الأخرى لأن قطاع الخدمات لا يتطلب كفاءة فنية وإدارية وخبرة عالية مقارنة بقطاع الصناعة والزراعة . كما أن الدولة تسيطر على هذا القطاع فاعتمدت سياسة التوظيف لاستيعاب القوى العاملة المتزايدة وبالتالي ارتفاع اليد العاملة في هذا القطاع .

كما تشير بيانات الجدول رقم (2) الى بقاء نسبة المشتغلين في قطاع الصناعة محصورة ما بين 22 ــ 24 % خلال المدة 1985 ــ 2001 فقد ارتفعت من 23.2% عام 1985 الى 24.1% عام 1990 ثم انخفضت الى 22.1% عام 2001 ويعود هذا الانخفاض الى تضرر قطاع الصناعة في العراق نتيجة الحروب وتوقف المشاريع الإنمائية وعدم القيام بمشاريع صناعية جديدة أو تطوير القائمة بسبب الحصار الاقتصادي ونقص الآلات والمعدات المستوردة .

ويظهر من بيانات الجدول رقم (2) انخفاض نسبة المشتغلين في قطاع الزراعة من 24.5% عام 1985 الى 16.1% عام 1990 واستمر بالانخفاض حتى وصلت الى 10.1% عام 2001 . ويرجع هذا الانخفاض الى حصول هجرة واسعة من الريف الى المدينة بسبب تركز معظم مشاريع التنمية الصناعية والأنشطة الخدمية في المناطق الحضرية ، وارتفاع معدلات الأجور فيها[12] هذا من جانب ومن جانب آخر إهمال الريف ونقص الخدمات الاجتماعية ونقص البذور والأسمدة

وتحول المزارع الجماعية ومزارع الدولة التي كانت تضم عدد كبير من اليد العاملة الـى القطـاع الخاص .

وبهذا يظهر من التوزيع القطاعي للعمالة العراقية سيادة قطاع الخدمات في اسـتيعاب اليـد العاملة وبقاء نسبة المشتغلين في قطاع الصناعة وانخفاض نسبة المشتغلين في قطاع الزراعة .

دور القطاع الخاص في استيعاب القوى العاملة

انتهجت الدولة في عقد السبعينات وبداية الثمانينيات سياسة توظيف في القطاع العام والتوسع في إيجاد فرص العمل ، وأخذت الدولة تسيطر على سوق العمل نتيجة لعمليات التأميم والتوسع في الانفاق الحكومي بعد الازدهار النفطي الذي أدى الى توسع لتشغيل بمعدلات عاليـة فـي القطـاع الحكومي ، كذلك احتكار القطاع الحكومي المهارات عن طريـق قـرارات التوزيـع المركـزي للخريجين ، لذا كان استيعاب القطاع الخاص للقوى العاملة ضئيلاً في تلك المدة الا ان هذا الاتجـاه قد تغير في نهاية الثمانينيات نتيجة توجه الدولة الجديد المتمثل في فسح المجال أما القطاع الخاص ليأخذ دوره في التنمية فقد كان هناك توسيع في النشاط الخاص وتباطؤ فـي القطـاع الحكـومي وأجازات الاستيراد فبدأ التحول لفنون إنتاجية كثيفة العمل ، كذلك ازداد نشاط البنـاء والمقـاولات الذي يسيطر عليه القطاع الخاص بشكل كبير لسد حاجة السكن ، فتوسع التشغيل بمعدل سنوي قدره 3% سنوياً خلال المدة 1980 ــ 1990 [13] .

يمكن التعرف على المجالات التي نشط بها هذا القطاع من ملاحظة بيانات جدول رقم (1) اذ يبدو ان القطاع الخاص سائر بملكية الدور السكنية والأنشطة الإنتاجية في القطاع الزراعي والصيد والغابات بالكامل تقريباً وكذلك البناء والتشييد والنقل والمواصلات وتجارة الجملة والمفرد بنـسبة 90 ــ 95 % .

في حين بقي القطاع العام يسيطر على قطاع النفط والماء والكهرباء بنسبة 100% وأنظمـة الصيرفة والتأمين ضمن الأنشطة التوزيعية .

ويظهر من خلال بيانات الجدول المذكور أن المجالات التي شملتها الخصخصة في العراق كانت الإنتاجية والتوزيعية دون الخدمات وهو تحول هيكلي في فترة الحصار الاقتصادي ان لم يكن مطلباً تنموياً باتجاه تعزيز الكفاءة[14] .

ان توجه القطاع الخاص نحو هذه الأنشطة يرجع إلى ان هذا القطاع دوماً يبحث عن الربح السريع وعائد الاستثمار المجزي وفترة الاسترداد القصيرة فالانشطة التي يوظف أمواله ويتوسع بها تتوفر فيها هذه الخصائص .

وتوضح بيانات جدول رقم (3) معدلات النمو السنوي للمشتغلين في القطاع الخاص فقد انخفض من 4.9% للمدة (1982 ـ 1987) الى 1.6% للمدة (1987 ـ 1990) .

وكان قطاع البناء والتشييد من أهم القطاعات التي استأثرت بنمو المشتغلين نتيجة توجه الدولة نحو الإنفاق الاستثماري الابنية والإنشاءات الضخمة وبالتالي توسع المستغلين في قطاع المقاولات الخاص وتوسع نشاط البناء السكني ايضاً لمعالجة أزمة السكن في تلك الفترة .

كما نمى المشتغلين في الأنشطة التوزيعية كالنقل والتجارة بسبب اشتداد الطلب على هذه الانشطة وأصبحت أكثر ربحية من الإنتاج الصناعي [15] .

جدول رقم (3) معدل النمو السنوي للمشتغلين في القطاع الخاص حسب الأنشطة الاقتصادية

الأنشطة	1987 - 1982	1990 - 1987	1993 - 1990
الزراعة	0.1 -	0.6-	5.4
الصناعات التحويلية	0.7-	1.1	0.7-
البناء والتشييد	24.8	1.3	3.5-
النقل والموصلات	9.6	8.4	2.5-
تجارة جملة و مفرد	8.6	5.4	3.0-
القطاع الخاص ككل	4.9	1.6	3.9

المصدر : سالم علي ، القطاع الخاص في العراق رؤية تنموية ، اطروحة دكتوراه ، جامعة البصرة ، 1995 .

في حين كان نمو المشتغلين في قطاع الصناعات التحويلية قليلاً ولم يتجاوز 1.5% وذلك لتوجه القطاع الخاص نحو الصناعات الصغيرة التي تستخدم أقل من عشر أشخاص وتنتج سلعاً استهلاكية وتبتعد عن الصناعات الكبيرة التي تحتاج الى تكنولوجيا متقدمة ورؤوس أموال كبيرة وكفاءة إدارية وفنية عالية .

كما يرجع انخفاض نمو المشتغلين في قطاع الزراعة الى تحول مزارع الدولة والمزارع الجماعية والتعاونية الى القطاع الخاص التي كانت تضم المشتغلين بشكل كبير تفيض عن الحاجة مما دفع القطاع الخاص الى تقليل عدد المشتغلين .

أما عقد التسعينيات فان الظروف الاقتصادية التي سادت دعت الى تنشيط المشتغلين في القطاع الخاص خلال المدة 1990 ــ 1993 بحدود 3.9% وخاصة في القطاع الزراعي نتيجة توجه الدولة نحو هذا القطاع لتوفير المواد الغذائية ومواجهة الحصار ، كما تحول قطاع تجارة الجملة والمفرد الى القطاع الخاص بسبب تقيد حرية الدولة في مجال الاستيراد الدولي نتيجة الحصار الاقتصادي لذا فسح المجال أمام القطاع الخاص .

لقد أدى نقص بعض مستلزمات الإنتاج وتخريب وتعطيل معظم المشاريع الى التحول نحو الفنون الإنتاجية كثيفة العمل ، فضلاً عن ضعف النشاط الاقتصادي في القطاع الحكومي الى تخلي الدولة عن توظيف القوى العاملة الجديدة وخاصة الخريجين بل انها عجزت عن الاستمرار في توظيف العمالة القديمة ، مما أدى الى تضاءل التوظيف الحكومي وارتفاع معدل النمو السنوي للقوى العاملة في القطاع الخاص الا ان هذا التوسع لم يستوعب كل اليد العاملة في البلاد التي كان القطاع العام يوظفها كذلك تأثر هذا القطاع بتباطؤ النشاط الاقتصادي والنقص في المستلزمات الإنتاجية المستوردة وقطع الغيار ونقص التسهيلات المصرفية وسد منافذ الاستيراد وترخيص الاستيراد ، مما أدى الى ظهور مشكلة البطالة في الاقتصاد العراقي وتفاقمها بشكل كبير في عقد التسعينيات واستمرت إلى الوقت الحالي .

ظهور البطالة

نتيجة العوامل السابقة عانى الاقتصاد العراقي من مشكلة البطالة بشكل كبير ورغم الجهود المبذولة من قبل الجهات المسؤولة عن ادارة الاقتصاد العراقي ، والمبالغ الضخمة التي تنفق الا ان مستوى البطالة لم ينخفض بشكل محسوس ذلك لأن انفاق هذه المبالغ لا يوجه نحو الانشطة الاقتصادية الزراعية والصناعية أو خدمية محلية وانما أعمال هامشية وغير منتجة كأعمال التنظيف والمقاولات المبالغ فيها وبالتالي لا يمكن أن تؤدي الى زيادة النمو الاقتصادي والاستخدام في الايدي العاملة والعوامل الانتاجية الأخرى ويمكن حصر الاسباب التي أدت الى البطالة بما يأتي:

1 . زيادة عدد السكان وارتفاع نسبة الداخلين الى سوق العمل .

2 . تخلي الدولة عن الالتزام بتعيين الخريجين وتجهيز التوظيف الحكومي .

3 . تشبع القطاع الحكومي وعدم احتياجه للمزيد من العاملين .

4 . انخفاض معدلات الاستثمار ، وتوقف خطط ومشاريع التنمية ، وانخفاض الانفاق الحكومي مما يعني عدم توفر فرص عمل جديدة للعمال .

5 . عدم قدرة القطاعات الانتاجية الزراعة والصناعة على استيعاب الزيادة في القوى العاملة .

6 . سوء التخطيط التعليمي وعدم ربط المؤسسات التعليمية بسوق العمل مما يؤدي الى زيادة عدد العاطلين عن العمل في بعض المجالات والافتقار الى عمال من ذوي التخصصات المهنية .

7 . عدم قدرة القطاع الخاص على استيعاب القوى العاملة العاطلة.

أدت هذه العوامل الى رفع معدلات البطالة اذ تقدرها بعض الإحصائيات إلى 60%لعام 2003 [16] من مجموع القوى العاملة ويزيد من خطورة هذه الظاهرة الميل المستمر لمستويات البطالة نحو الارتفاع بحيث يمكن أن تصبح المشكلة أكثر تعقيداً في المستقبل نتيجة الزيادة في معدلات نمو عرض العمل التي وصلت الى 3.6% خلال المدة 1995 ــ 2000 [17] وهو معدل

مرتفع في حين أن فرص العمل منخفضة كما سجلت البطالة مستويات عالية بين الشباب الداخلين الجدد لسوق العمل خاصة الفئة العمرية 15 ــ 24 سنة مما يعكس الزيادة السريعة في عرض العمالة محدودية الخبرة وعدم القدرة على توليد الوظائف الكافية لمقابلتها . اذ تشكل نسبة العاطلين عن العمل من الشباب من أجمالي العاطلين نحو 90% في العراق [18] . وبالتالي فان البطالة في غالبيتها تقع بين الشباب الداخلين للعمل لأول مرة ، فان ذلك يدل على أن سببها الرئيسي عدم قدرة الاقتصاد العراقي على توفير فرص عمل كافية للداخلين الجدد لسوق العمل ، نتيجة بطء النمو وضعف الاستثمارات الجديدة ، بالإضافة إلى عدم امتلاك هذه الفئة للمهارات والمعارف المطلوبة في سوق العمل . كذلك ارتفاع نسبة بطالة خريجي الجامعات والمعاهد بسبب أن مخرجات التعليم في بعض الحالات لا تتوافق مع احتياجات سوق العمل .

ان طبيعة التحدي الذي تمثله ظاهرة البطالة في العراق لا يتصل فقط بمعدلاتها العالية بل أيضا باستمراريتها وتنامي ومعدلاتها عبر فترة من الزمن ليست بقصيرة ولا تقتصر فقط على العاملين من ذوي المؤهلات العلمية المتواضعة بل تشمل ايضاً خريجين الجامعات والمعاهد بشكل متزايد .

ان حالة عدم النمو الحقيقي في الاقتصاد العراقي والمعدل المرتفع لنمو السكان سوف يؤدي الى تردي المستوى ألمعاشي للسكان وارتفاع عدد ذوي الدخول المنخفضة منهم في العراق بصورة عامة وبالتالي زيادة حدة المشكلة التي يواجهه الاقتصاد .

الآثار المتوقعة للخصخصة على القوى العاملة

اتضح مما تقدم ان سوق العمل في العراق تعاني من اختلالات تتمثل بسيادة قطاع الخدمات في توظيف أغلب اليد العاملة على حساب القطاعات الأخرى وخاصة قطاع الزراعة والصناعة فهذا القطاع يقع على عاتقه توظيف حوالي 67.8% من مجموع اليد العاملة العراقية ، كذلك سيطرة الدولة على سوق العمل وعدم قدرة القطاع الخاص على استيعاب اليد العاملة بشكل كبير فضلاً عن الأزمة الاقتصادية والمعاشية التي يعيشها المجتمع والاقتصاد العراقي المتمثلة في

انخفاض المستوى المعاشي وتفشي البطالة التي كانت قد بدأت مع نهاية الثمانيات وطيلة عقد التسعينيات وما تزال حتى عام 2004 واستمرت مع استمرار تدهور الوضع الاقتصادي .

وفي ظل الأوضاع الاقتصادية المتردية وبعد تغيير النظام السياسي في العراق أعلنت إدارة التحالف المؤقتة بقيادة الولادة المتحدة الأمريكية الرغبة في أعمار العراق وإنعاش الاقتصاد باتباع سياسة الإصلاح المالي والاقتصادي يحتل فيه القطاع الخاص الدور الرئيسي . ووضعت خطة لتخصيص شركات القطاع العام ومن ضمنها منشآت في مختلف القطاعات الحيوية مثل شركات الاسمنت والأسمدة والفوسفات والكبريت والأدوية وصناعة اطارات السيارات وشركة الطيران والنقل والاتصالات في حين استثناء قطاع النفط والكهرباء والمؤسسات المالية مثل البنوك وشركات التأمين في هذه المرحلة[19] .

وتأتي أهمية زيادة دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي الى تحسين المردودية ورفع كفاءة المشاريع الإنتاجية ، واستغلال أمثل للموارد الموجودة في الداخل ، يترافق مع ذلك الاستفادة من نقل التقنية وتكوين كوادر عراقية وتوفير التمويل اللازم لتطوير ولتوسع عبر تدفقات الاستثمارات الأجنبية لرفع الكفاءات الانتاجية وصولاً لرفع حجم الناتج المحلي الإجمالي [20] .

بيد ان سياسة الخصخصة وحسب ما تشير توقعات الاقتصاديين وتثبت تجارب الدول الى انها تؤدي على المدى القريب الى آثار اجتماعية لا يمكن تجاهلها تتمثل في ارتفاع نسبة البطالة بسبب تسريح أعداد من القوى العاملة ، ورفع أسعار السلع والخدمات الأساسية وبالتالي زيادة حالة الفقر والعوز الذي يعانيها المجتمع أساساً ، وقد شهدت معظم البلدان النامية التي اتبعت الخصخصة مشاكل في سوق العمل بسبب هذا التحول فكيف الحال والعراق يعاني أصلاً من مشاكل في سوق العمل كارتفاع نسبة البطالة وانخفاض الكفاءات وضعت في أنظمة التدريب والتعليم .

وتأتي خطورة الاختلالات في سوق العمل من حقيقة ان أسواق العمل تختلف كثيراً عن اسواق السلع ، الا ان الأجور وشروط العمل تؤثر على نوعية الحياة للعاملين وعلى الأوضاع الاجتماعية بشكل عام . لذلك فان تدخل الحكومة في أسواق العمل يعد ضرورياً . ومن الأهداف

المعلنة لدولة مساعدة السوق على أن يعمل بشكل أكثر انصافاً لتأمين العدالة والكفاءة وحماية العمال الضعفاء بتحديد حدود دنيا للأجر وتصميم شبكات حماية خاصة للاقليات .

ان الدور المهم الذي لعبته الحكومة والمؤسسات العامة خلال السبعينيات والثمانينيات كان له في الماضي والحاضر أثر كبير على سوق العمل وكان ذلك نتيجة طبيعية لدور الدولة المهيمن على الاقتصاد والمحرك الرئيس للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، فقد اتبعت الدولة سياسة توظيف واسعة بسبب تبنيها العديد من المشاريع التنموية بعد زيادة أسعار النفط في السبعينات وقد شهد التوظيف في المؤسسات العامة ارتفاعاً تدريجياً مع تزايد مشاركة الحكومة في الانشطة الاقتصادية وفي تقديم الخدمات الانسانية[21] .

وقد استخدم التوظيف كأداة سياسية لاستيعاب القادمين الجدد في سوق العمل فقد التزمت الحكومة بسياسة تشغيل جميع خريجي الجامعات في القطاع العام . وجعلت التوظيف اجبارياً لخريجي بعض التخصصات مثل الهندسة والطب .

وهكذا كانت الدولة ومؤسساتها الجهة الرئيسية لتوظيف القوى العاملة والجهة الرئيسية لتحديد الأجور ، وتوضح بيانات جدول رقم (4) سيطرة الدولة على سوق العمل بالعراق فقد بلغت نسبة القطاع العام في استيعاب القوى العاملة 90% من مجموع القوى العاملة عام 1980 وازدادت على هذه النسبة في عام 1984 بسبب تاثر القطاع الخاص بتباطؤ النشاط الاقتصادي العام والقيود التي فرضت على تراخيص الاستيراد وانخفاض الإنفاق العام وتقديم القروض والمنح للقطاع الخاص بعد انخفاض أسعار النفط . الا ان قدرة القطاع الخاص في استيعابه القوى العاملة تحسنت بعد عام 1987 بسبب توسع القطاع الخاص في الحياة الاقتصادية وتحويل بعض المشاريع من القطاع العام الى القطاع الخاص وكما يوضح الجدول رقم (4) .

جدول رقم (4) نسبة توزيع العاملين بين القطاعين العام والخاص في الاقتصاد العراقي

السنة	العام	الخاص
1980	90	10
1981	91	9
1982	89	11
1983	91	9
1984	94	6
1985	92	8
1986	93	7
1987	89	11
1988	87	13
1989	86	14

المصدر : هيئة التخطيط الاقتصادي ، دائرة تخطيط القوى العاملة .

لكن سياسة التوظيف توقفت بعد التسعينيات وتخلت الدولة عن توظيف الخريجين الا ان القطاع العام بقي يسيطر على سوق العمل العراقية وذلك لسيطرته على المشاريع الانتاجية .

كما ان الدولة تسيطر على أغلب نظم التدريب والتعليم في العراق وتبعاً لذلك فان أغلب نظم التدريب والتعليم توجه للعمل في مؤسسات الدولة ، ويزداد الأمر تعقيداً بعدم فاعلية القطاع الخاص في تنمية مهارات القوى البشرية الوطنية ونقص أو غياب برامج التدريب التأهيلي والمهني والتعليم والتكنولوجيا في أغلب مؤسسات القطاع الخاص كمتغيرات مهمة ومؤشرات في إنتاجية العمل[22] .

ان تقليص القطاع العام وتحول ملكية الصناعات الحكومية الى القطاع الخاص لها انعكاسات مهمة على سوق العمل في الأمد القصير ، فالتحول الى القطاع الخاص سيؤدي الى تسريح بعض من القوى العاملة الزائدة وذلك للتخلص من البطالة المقنعة ورفع الإنتاجية لأن الكثير من المنشآت الخاصة تقام على أساس دراسات جدوى مبنية على الأجور المنخفضة اذ يسعى هذا القطاع الى تحقيق الربح معتمد على معايير الكلفة والأسعار في حين تعتمد الدولة غالباً على الكلفة والمردود الاجتماعي لقياس نجاحها الأمر الذي يفاقم مشكلة البطالة اذ تؤدي الخصخصة في البداية الى تجميد الأجور ثم يعقبها تخفيض العمالة عن طريق تقييد التوظيف أو تخفيض عدد الموظفين حيث يتعرض الموظفون غير الدائميين لأول جولة من جولات الضغط وتتوقف آثار هذه الاجراءات على سوق العمل وعدد العمل الذين يتم تسريحهم ووظائفهم ومهاراتهم وأعمارهم[23] .

كما ان هناك عوامل اجتماعية تدفع المواطن العراقي لتفضيل العمل في القطاع الحكومي اذ انه يعد خدمة للمجتمع ، أما العمل في القطاع الخاص فيعد خدمة لصاحب العمل فضلاً عن طبيعة العمل من حيث الجهد وفترة الدوام وفاعلية الرقابة ونظم التوظيف والترقية وانخفاض مستوى المهارات والخبرات في القطاع العام كذلك القوانين التي تحدد علاوات غلاء المعيشة ومساهمة الضمان الاجتماعي والأمن الوظيفي والضمان المستقبلي للعامل وأسرته الذي يوفره القطاع العام والرواتب التقاعدية [24] .

وهناك حقيقة مؤكدة وهي أن الحكومة لا يمكن أن تستمر في سياسة التوظيف العام لأن حصتها من الانشطة الاقتصادية سوف تنكمش وحصول تغيير في مفهوم الاجراءات التي تقوم بها الحكومة وانتقال من التركيز على ضمان الوظيفة نحو تأهيل الأفراد وتطوير قدراتهم . وذلك لأن سياسة الحكومة الخاصة بتخليها عن استثماراتها الى القطاع الخاص والزيادة المحتملة في دور هذا القطاع في الانشطة الاقتصادية . كل ذلك يدل على عدم استمرار الحكومة بسياسة التوظيف وهذا ما حصل من تقليص في عمليات التوظيف الحكومي في السنوات الأخيرة سيؤدي بالتأكيد إلى تفاقم البطالة لا سيما بين الخريجين [25] .

والسؤال المطروح : هل بأمكان النمو الاقتصادي القائم اساساً على اشتراك القطاع الخاص أن يخلق فرص عمل كافية لاستيعاب العاطلين والتخفيف من حدة البطالة في البلد هناك شك في ذلك لأن الخصخصة تتسبب في الاستغناء عن المزيد من العاملين في الصناعات المخصخصة وذلك لتشذيب ترهل القوى العاملة فيها ورفع الإنتاجية . أما على الأمد الطويل فان الخصخصة يمكن أن تؤدي الى تزايد فرص العمل من خلال زيادة الكفاءة والمقدرة التنافسية للمشروعات الخاصة [26] . كذلك فان النمو المتوقع بما فيه مستوى المعيشة قد لا يمتد الى السكان عموماً في غضون فترة قصيرة من الزمن كما ان عملية الخصخصة سوف تسهل تنفيذ الاجراءات الخاصة باطلاق حرية التملك للاستثمار الأجنبي في العراق ، وقدوم الشركات الأجنبية ورأس المال الأجنبي الذي يتطلب مستوى أرقى من المهارات وأكثر تنوعاً . ومن ثم ستعتمد هذه الشركات على القوى العاملة القادمة معها والتي تتميز بارتفاع كفائتها ولا يمكن للقوى العاملة العراقية أن تنافسها أو ستكون مشاركتها ضعيفة وغير فعالة في أعمال الشركات فضلاً عن احلال الكوادر الأجنبية عوضاً عن الكوادر العراقية في الادارات العليا ومراكز اتخاذ القرار .

ومن الدروس الهامة المستمدة من تجارب البلدان التي اعتمدت على برامج اعادة الهيكلة وتشجيع القطاع الخاص اذ أدت هذه الاجراءات الى تدهور وضع العمالة ولغرض التوضيح والمقارنة الدولية فقد تزايدت البطالة في دول أمريكا اللاتينية نتيجة الركود الاقتصادي الذي اصابها خلال النصف الأول من الثمانينيات ، ساهمت طبيعة التصحيحات الهيكلية التي جرت هناك في تفاقم حدة البطالة اذ كان الاهتمام والتركيز منصباً على توفير العملة الأجنبية أو معالجة التوازن الخارجي وأزمة المديونية الخارجية فخسر سوق العمل أربعة ملايين وظيفة ولم يتمكن قطاعها الخاص بالرغم من اجراءات التحرير الاقتصادي من زيادة الاستخدام [27] .

كما أدت خصخصة السكك الحديدية في الأرجنتين الى تطورات في الإنتاجية لكنها أدت الى فقدان ما يقارب (80) الف وظيفة على مدى خمس سنوات . وفي الأجزاء الشرقية من ألمانيا أدت عملية الخصخصة الى زيادة نسبة العاطلين عن العمل من 3% عام 1990 الى 18% عام 2003 [28] .

وفي الجانب العربي وعلى الرغم من أن الحكومة المصرية اختارت تنفيذ الخصخصة ببطئ شديد وبشكل تدريجي واتبعت استراتيجية تهدف الى تقليل الضرر على العمالة من خلال تشجيع الطلب المبكر على الاحالة على التقاعد وبيع الشركات على العاملين فيها للاحتفاظ بجزء من القوى العاملة الا ان البطالة ارتفعت من 2% في اوائل السبعينات الى 12% عام 1986 .

وازدادت النسبة على هذا في الفترات التي تلتها بسبب وصول القطاع الخاص للتشبع وعدم قدرته على التوسع بالتشغيل مما أنتج حالة رفض لدى العاملين ضد النتائج المتحققة من عملية الخصخصة أما في تونس فرغم ظهور نتائج جيدة في مجال الانتاج والتنوع الاقتصادي اذ بلغ معدل نموها الاقتصادي 5.5% ما بين 1996 – 2001 لم يستطع قطاعها الخاص زيادة النمو الاقتصادي ومن تقليل نسبة البطالة التي وصلت بنهاية عام 2001 الى 15% وهو المعدل نفسه الذي كان عام 1996 [29] .

ان تأثير سياسة الخصخصة على العمالة في العراق سيكون كبير فمن المرجح أن يكون عدد العمال الذين يتم تسريحهم كبير نظراً لارتفاع معدلات التوظيف في الخدمة المدنية خلال العقود الثلاثة الماضية ، ومما يزيد من تأثير الخصخصة على سوق العمل ان الاجراءات المعلنة للخصخصة تعاني من تناقضات ، فالمبررات المقدمة من مسؤولي وزارة الصناعة مثلاً لبيع شركات الوزارة البالغ عددها 48 شركة ومصانعها البالغ عددها 150 مصنعاً تستند الى انخفاض انتاجية المصانع واداء الشركات المقدرة بـ 35 % من الطاقة الانتاجية . علمياً لا يمكن الاعتماد على معدلات المنخفضة خلال المرحلة السابقة ، كما وانها لا تعكس القدرات الحقيقية للقطاع الصناعي العام ، واذا قبلنا بانخفاض الانتاجية مبرراً للتخلص من بعض المصانع المنخفضة الاداء ، فما هي مبررات بيع المصانع المتميزة بكفاءتها الانتاجية وقدرتها التنافسية وبارتفاع الطلب الخارجي على منتجاتها كالصناعات البتروكيمياوية وصناعة الاسمنت [30] . وغيرها من الصناعات التي أثبتت حضورها في الاقتصاد العراقي ، واستطاعت الكفاءات العراقية والقوى العاملة ان تديرها رغم الصعوبات والنقص في الآلات والمعدات ، فمن غير المنطقي أن تحول هذه

الصناعات الى القطاع الخاص المحلي والأجنبي وتسرح القوى العاملة المحلية الكفوءة وتحل محلها عمالة أجنبية .

ان خصخصة المؤسسات الحكومية والبنى التحتية والموانئ والمطارات تتطلب مسؤوليات أكثر تعقيداً وتتطلب معلومات اضافية أكثر تخصصاً وتعقيداً من قبل المختصين في هذه المجالات فعملية التحول الى القطاع الخاص ليس قراراً سهلاً ، وانما عملية متشابكة وحتى تحقيق نتائج ايجابية اقتصادياً واجتماعياً ، ينبغي توافر ظروف سياسية واقتصادية وتشريعية واجتماعية وادارية مستقرة وملائمة وهي تفرض وجود مناخات ديمقراطية متسامحة ، ووعي سياسي واجتماعي واقتصادي عالٍ واسواق متطورة وأوعية ادخارية كافية ومؤسسات ائتمانية فاعلة وقطاع خاص كفوء وبيوت خبرة قادرة على اجراء تقييم سليم للأصول المراد تحويلها للقطاع الخاص وموارد بشرية مؤهلة واسواق تسودها المنافسة[31] .

الاستنتاجات

1. الخصخصة هي تحول ملكية وإدارة المشروعات الاقتصادية العامة الى القطاع الخاص المحلي أو الأجنبي وتتم عملية الخصخصة بعدة طرق ، وان الهدف من وراء هذه العملية هو تحسين المركز المالي للحكومة ، وتخفيف العبء الإداري الذي تتحمله الدولة ، كذلك تحسين كفاءة اداء المشروعات وتعزيز المنافسة وقوى السوق وجذب الاستثمارات الأجنبية.
2. بدأت الخصخصة في العراق منذ بداية الثمانينيات لكنها كانت بنطاق ضيق جداً ، وفي عام 1987 كانت هناك موجة جديدة من اساليب التحول للقطاع الخاص ، ترتب عليها ارتفاع اسهام القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي . وفي عقد التسعينيات شهد القطاع الخاص توسعاً في بعض المجالات الاقتصادية .
3. لم تحقق عملية الخصخصة الأهداف المرجوة منها في الفترة السابقة لأنها لم تراع شروط الخصخصة والوسائل التي تساعد على نجاح هذه العملية .

4. من الملاحظ على سوق العمل في العراق زيادة عرض قوى العمل وسيادة قطاع الخدمات في تشغيل أغلب اليد العاملة العراقية على حساب القطاعات الإنتاجية الأخرى وعجز القطاعات الإنتاجية عن استيعاب الزيادة في اليد العاملة ولم يستطع القطاع الخاص استيعاب الزيادة في القوى العاملة ، وبالتالي ازدادت نسبة البطالة وخاصة في عقد التسعينيات .
5. تؤثر سياسة الخصخصة في الأمد القصير على سوق العمل ، بانها ستزيد من نسبة البطالة وذلك بتسريح القوى العاملة الزائدة عن الحاجة وللتخلص من البطالة المقنعة لأن اغلب المشاريع الخاصة تقوم على اساس دراسة مبنية على الربح وتقليل الكلفة وليس على اساس المردود الاجتماعي كما في المشاريع العامة .
6. أثبتت تجارب الدول التي تحولت الى القطاع الخاص ارتفاع نسبة البطالة فيها ، وحتى لا تؤدي الخصخصة الى مزيد من مشاكل في سوق العمل العراقية وتحقيق الفوائد الاقتصادية والاجتماعية المرجوة منها يجب توفر شروط اقتصادية ومالية واستقرار سياسي وسوق مالية متطورة .

التوصيات

1. توجيه مناهج التعليم والتدريب ليتناسب مع احتياجات سوق العمل المحلية التغييرات الدولية في المجالات والاختصاصات كافة والأخذ بأنماط من التعليم التطبيقي الإعداد القوى العاملة لتحقيق مزيد من الارتباط بين مخرجات هذه الأنظمة واحتياجات سوق العمل الفعلية من العمالة المؤهلة وتحسين أوضاع العمال وتساعدهم على مواكبة فترة التحول .
2. العمل على تقليل إضرار التحول الى القطاع الخاص بحيث لا تؤدي الى مزيد من المشاكل في سوق العمل وارتفاع نسبة البطالة من خلال اتباع سياسة تعمل على تقليل عدد العاطلين كاعتماد معيار اختيار تخصيص الشركة أو المشروع التي ليس فيها فائض من الموظفين مما يقلل من نسبة الفصل كما حدث في المغرب ، أو اشراك العمال في بعض الحالات في حصص أو اسهم شراكة في المؤسسات المتخصصة ، كما حدث في مصر أو تنفيذ خطة

وطنية ودولية لتدريب العمال واعطاءهم كفاءات تمكنهم من العمل في مشاريع اخـرى أو توفر فرص عمل في شركات أخرى مملوكة للدولة كما حصل في الأردن .

3. على الحكومة العراقية الحالية اتخاذ اجراءات عملية جديـدة وسـريعة تتجـاوز التمـسك الايديولوجي الجامد بقرارات التحول الى الاقتصاد السوق والبـدأ بالحـل الآنـي السريع المطلوب لأزمة البطالة بانعاش الاقتصاد العراقي ودون التخلي عـن سياسـة الإصـلاح الاقتصادي والبدء بمشاريع الأعمال العامة الصغيرة المتميزة بكثافة استخدام العمـل فيهـا للتخفيف من البطالة وامتصاص اليد العاملة واتخاذ سياسة تهدف الى رفع المستوى المعاشي للشعب العراقي .

4. توفير البيانات الصحيحة عن القوى العاملة ونسبة البطالة وفرص العمل المتوفرة وإصدارها بشكل دوري للتعرف على أوضاع العاملين والتغيرات التي تطرأ عليها .

5. اتخاذ أجراءات لتنظيم العمل من شأنها ان تقلل نـسبة البطالـة فـي صـفوف المـشاريع المخصخصة عن طريق ضمان مستقبل العمال المسرحين بحيث تعطي لهم تقاعد او توسيع دعم الدولة لضمان الاجتماعي ، كذلك تفرض قيود عمل مشددة على المنشات المخصخصة في تقليل العمال وخاصة الشباب والاكتفاء بالفائض من الأعمار الكبيـرة ليتـسنى شـملهم بالتقاعد .

الهوامش والمصادر

1 - د . عبد العزيز سالم ، ادارة عمليات الخصخصة واثرها في اقتصاديات الوطن العربي ، جامعة عدن ، 1997 ، ص2 .

2 - د . محمد صالح القريشي ، التحول من القطاع العام الى القطاع الخاص بين الاداء التنموي ومنطق صندوق النقد الدولي ، مجلة الاقتصادي ، تصدر عن جمعية الاقتصاديين العراقيين ، 1999 ، ص38 .

3 - جلسة حوار مفتوحة حول الخصخصة في المنطقة العربية ، اتحاد المصارف العربية ، العدد 259 ، لبنان ، 2002 ، ص31 .

4 - د . عبد العزيز سالم ، المصدر السابق ، ص6 .

5 - المصدر نفسه ، ص33 .

6 - د . مدحت حسنين ، التخصصية السياسية العربية بشأنها ودواعيها والأهداف المرجوة منها ، مركز ابن خلدون للدراسات الانمائية ، الكويت ، 1993 ، ص23 .

7 - جلسة حوار مفتوحة حول الخصخصة ، المصدر السابق ، ص31 .

8 - د . نوفل قاسم علي ، ودور القطاع العام والقطاع الخاص في التنمية الاقتصادية ، تجربة العراق ، مجلة الاقتصادي ، بغداد ، 1999 ، ص74 .

9 - عبد المهدي سليم ، النظام الاقتصادي في العراق في مواجهة الحصار الاقتصادي ، دراسات اقتصادية ، العدد الثالث ، دار الحكمة ، بغداد ، 2001 ، ص91 .

10 - عبد العزيز سالم ، المصدر السابق ، ص59 .

11 - التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2002 .

12 - التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2003 ص37 .

13 - اسماعيل عبيد حمادي ، التطورات الهيكلية في القطاع الزراعي ، دراسات في الاقتصاد العراقي ، بحوث المؤتمر العلمي الثاني ، بيت الحكمة ، بغداد ، 2002 .

14 - د . نوفل قاسم علي ، المصدر السابق ، ص71 .

15 - مروان لطفي علي ، الاتجاهات الجديدة في العلاقات العراقية ، دراسات في الاقتصاد العراقي بحوث المؤتمر العلمي الثاني ، بيت الحكمة ، بغداد ، 2002 ، 163 .

16 - صبري زاير السعدي ، البطالة في العراق ، من الأنترنت (www.sotaliaq.com).

17 - التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2002 .

18 - التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2003 ، ص173 .

19 - محمد القيسي ، الخصخصة وحرية الاستثمار الأجنبي في العراق ، الزمان ، العدد 641، 21 تشرين الأول ، 2003 .

20 - جلسة حوار مفتوحة حول الخصخصة ، المصدر السابق ، ص31 .

21 - طاهر حمدي كنعان ، دور الدولة في البيئة الاقتصادية العربية الجديدة ، صندوق النقد العربي ، ابو ظبي ، 1998 ، ص167 .

22 - د . صلاح نعمان العاني ، النمو السكاني وسياسة التعليم وأثرها على هيكل القوى العاملة في العراق ، مجلة كلية المأمون الجامعة ، العدد 6 ، 2002 ، ص21 .

23 - الأثر الاجتماعي لاعادة الهيكلة (مع تركيز خاص على البطالة) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ، الأمم المتحدة ، مراجعة رياض نواي ، النفط والتعاون العربي ، العدد 101 ، 2002 ، ص204 .

24 - محمد رأفت المغربل ، القوى البشرية الوطنية في قطاع الصناعة ، الشؤون العامة ، العدد 19 ، 2002 ، ص38 .

25 - طاهر حمدي كنعان ، المصدر السابق ، ص171 .

26 - هبة نصار ، اعادة تقييم الآثار الاقتصادية الناجمة عن انتقال العمال في بعض الدول العربية ، سياسات الهجرة والسكان في المنطقة العربية ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ، الأمم المتحدة ، 2001 ، ص38 .

27 - سالم علي ، القطاع الخاص في العراق رؤية تنموية ، اطروحة دكتوراه جامعة البصرة، 1996 ، ص93 .

28 - الخصخصة نماذج مختارة من بعض الدول ، اعداد مكتب القنصل العام القسم التجاري في الولايات المتحدة ، ترجمة دائرة الاستثمار وزارة الصناعة ، واشنطن ، 2003 ، ص10 .

29 - المصدر نفسه ، ص20 .

30 - أسعد داود ، الاصلاح الاقتصادي والمالي في العراق ، جدلية الربح والخسارة من الأنترنيت (www.ssnp,orq) .

31 - الخصخصة نماذج مختارة ، المصدر السابق ، ص2 .

ملخص البحث

هناك دعوة للخصخصة في العراق لمعالجة المشاكل الاقتصادية والاستعانة بالقطاع الخاص لتوفير موارد مالية تساعد على تخفيف الأعباء المالية التي تتحملها الدولة ورفع كفاءة المشاريع ، وتحقيق التطور التكنولوجي ، بيد أن لهذه الدعوة انعكاسات هامة على سوق العمل يحاول الباحث توضيحها .

اذ يهدف البحث للتعرف على مفهوم وتطبيقات الخصخصة في العراق والاشكاليات الناتجة عنها ، والتعرف على السمات الأساسية للقوى العاملة في العراق والآثار المتوقعة للخصخصة على القوى العاملة .

وجاءت اهمية البحث من أن سوق العمل تؤثر على نوعية حياة العاملين وعلى الأوضاع الاجتماعية بشكل عام ، وبالتالي يؤثر على الفرد والاقتصاد ككل وان للخصخصة انعكاسات على سوق العمل في العراق ، لذا فلا بد من معرفة آثار هذه التحولات ومحاولة تجنب آثارها السلبية على القوى العاملة .

ولتوضيح فكرة البحث فقد تناول البحث مفهوم الخصخصة وأهدافها والخصخصة في العراق ، ثم تطرق البحث الى واقع القوى العاملة ودور القطاع الخاص في استيعاب القوى العاملة ، ومن ثم اسباب ظهور البطالة والاثار المتوقعة للخصخصة على القوى العاملة ، وأختتم البحث بأهم الاستنتاجات والتوصيات .